E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1995/23
27 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثالثة

١١ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥

مناقشة عامة للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، مع التركيز على المكونات الشاملة لعدة قطاعات من جدول أعمال القرن ٢١ والعناصر الحرجة للاستدامة

تقرير الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة المقدم من أمانتي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

مذكرة من الأمين العام

وافقت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثانية، المعقودة بالمقر في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، على إجراء استعراض سنوي للتطورات في مجالات التجارة والتنمية والبيئة، بهدف تحديد الثغرات الممكنة والتشجيع على التعاون والتنسيق (انظر E/1994/33، الفصل الأول، الفقرة ٤٠). وعملا بذلك الطلب، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة في دورتها الثالثة تقرير الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة، المعقود في جنيف يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (انظر المرفق).

150395 150395 95-05695

9505695

المرفق

تقرير الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة، ٢١ - ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، جنيف، وهو التقرير المُعد من قبل أمانتي الاونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة معا

معلومات أساسية

١ - عقب الاجتماع غير الرسمي الرفيع المستوى المعني بـ "التجارة والبيئة"، الذي اشترك في استضافته مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في شباط/فبراير ١٩٩٤، طلبت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثانية، إلى الأمانتين معا أن تشتركا في استضافة اجتماع غير رسمي للمتابعة يعقد قبل الدورة الثالثة للجنة. لذلك عقد اجتماع غير رسمي رفيع المستوى للأونكتاد وبرنامج البيئة بشأن "التجارة والبيئة والتنمية المستدامة" في يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بقصر الأمم في جنيف لتيسير إجراء حوار سياسي فيما بين البلدان بشأن العلاقة المعقدة بين تحرير التجارة والإدارة البيئية والتنمية المستدامة على الصعيد الدولي.

٢ - وتولى رئاسة الاجتماع غير الرسمي الذي عقد لمدة يومين سعادة الدكتور هيربرت م. موريروا، وزير السياحة والبيئة ووزير الصناعة والتجارة بالنيابة في زمبابوي. وافتتح الاجتماع كارلوس فورتين، الموظف المسؤول عن الأونكتاد، والسيدة اليزابيث دودسويل، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسيد فيليب روش، مدير المكتب الاتحادي للبيئة والغابات والمناظر الطبيعية، سويسرا.

٣ - وقسم الاجتماع إلى ثلاث جلسات غير رسمية: '١' التجارة والتنافس في ضوء صلتهما بالسياسات البيئية؛ '٢' الاتفاقات البيئية الدولية والسياسات التجارية؛ '٣' تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون المؤسسي. وعقدت أيضا جلسة مفتوحة رابعة، ضمت عناصر من الجلسات الثلاث السابقة، شارك فيها أرباب الصناعة ومنظمات غير حكومية وفئات أخرى. واشترك في رئاسة كل واحد من هذه الجلسات وزيران، أحدهما من بلد نام والآخر من بلد متقدم النمو.

٤ - وفي الملاحظات الافتتاحية التي أبداها الموظف المسؤول عن الأونكتاد لاحظ أن التحليل والمناقشة اللذين أجريا في الأونكتاد يشيران إلى أنه ينبغي للاستراتيجيات التجارية والبيئية أن تدعم بعضها البعض، وأن يكون هنالك تفهم تام وحس مرهف إزاء أوجه الاختلاف في الأولويات البيئية في جميع البلدان، لا سيما فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وقال إن هذه الفوارق تشير أيضا إلى ضرورة بناء القدرات اللازمة لتنفيذ السياسات البيئية والتجارية في البلدان النامية. وأشار إلى أن حلول المشاكل البيئية لا تكمن

أساسا في التدابير البيئية في حد ذاتها وإنما في السياسات التي ترمي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية، ومن ذلك مثلا التحسينات التي تدخل على الهياكل الأساسية، التي قد تكون في الوقت ذاته مفيدة للبيئة. وفي مجال التجارة شدد على أن من شأن تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، مع تحسين الشفافية، أن يهيئ الفرص الانمائية اللازمة لتعزيز الإدارة البيئية في البلدان النامية. وفي الوقت ذاته، يلزم أن تقوم البلدان النامية بوضع معاييرها المحلية والمتصلة بالبيئة وبوضع سياسات واقعية للتشجيع على تصدير "المنتجات الرفيقة بالبيئة". ومن حُسن الحظ فإن الأدلة التجريبية تشير إلى أن البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، تعكف على تنفيذ معايير بيئية تزداد صرامة، مما يؤدي إلى خفض حجم الاحتكاكات التجارية. وفي الختام، شدد على ضرورة التعاون الدولي من أجل معالجة أوجه القصور المحتملة في التنفيذ الوطني للسياسات البيئية المحلية بالنظر إلى كون الهياكل الأساسية والموارد المالية والتكنولوجيات لا تفي بالغرض.

٥ - وسلطت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الضوء على بعض الأعمال الجارية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي في مجال التدابير البيئية. وذكرت أن التقدم المحرز يشمل تغذية وإعادة تشكيل مرفق البيئة العالمية؛ وتغذية الصندوق المتعدد الأطراف التابع لبروتوكول مونتريال؛ والاتفاق الذي توصل إليه المجتمع العالمي بشأن اتفاقية مكافحة التصحر؛ وبدء سريان قانون البحار وتدابير أخرى. وأضافت أنه يجري كذلك إحراز تقدم فيما يتعلق باستحداث أدوات غير قانونية للإدارة البيئية، بما في ذلك استخدام الصكوك الاقتصادية لأغراض بيئية واتخاذ تدابير لها صلة باستيعاب الآثار البيئية الخارجية: التقييم البيئي والمحاسبة بشأن الموارد؛ وتقييم الآثار والمخاطر البيئية. وأضافت أن التقدم المحرز في مجالات الإدارة القانونية والبيئية معا له آثار تجارية هامة مباشرة وغير مباشرة. بيد أنه يلزم اتخاذ تدابير لتعريف التنمية المستدامة من حيث التصدي للتخلف والفقر في البلدان النامية والإنتاج والاستهلاك غير المستدامين في البلدان المتقدمة النمو. وقالت إن تحرير التجارة يمثل دافعا هاما لتخفيف حدة الفقر وتعزيز التنمية.

الجلسة الأولى: التجارة والتنافس في ضوء صلتهما بالسياسات البيئية

٦ - اشترك في رئاسة هذه الجلسة وقام بافتتاحها سعادة السيد كمال ناث، وزير البيئة والغابات، الهند، وسعادة السيد فرانز بلانكارت، وزير الدولة للشؤون الخارجية والاقتصادية، سويسرا. وفي الملاحظات الافتتاحية التي أبداها الرئيسان المشاركان شددا على القول بأن السياسات والمعايير البيئية قد تؤثر على التنافس بصورة إيجابية أو سلبية رهنا بعدة عوامل.

٧ - ولاحظا أنه رغم أن التحليل التجريبي الذي أجراه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وجهات أخرى يشير إلى أن الآثار العامة للتنافس الناجمة عن معايير بيئية أعلى مستوى بصفة عامة لا تؤدي دورا رئيسيا في التنافس إلا أنه توجد حالات هامة قد تكون فيها للمعايير البيئية الأعلى مستوى نتائج لها شأنها بالنسبة للتنافس وإمكانية الوصول إلى الأسواق معا. لذلك

يلزم القيام بمزيد من العمل فيما يتعلق بتحليل آثار المعايير البيئية الأكثر صرامة على البلد المصدر والمستورد معا.

٨ - وأعربا عن رأي مؤداه أن تطبيق مفهومين أساسيين للسياسة التجارية، وهما التناسب وعدم التمييز، قد يساعد في تخفيف بعض الآثار السلبية على التجارة والتنافس. وفضلا عن ذلك، يلزم تحديد مجالات الاهتمام المشترك بين المتفاوضين بشأن السياسات التجارية والمفاوضين المعنيين بالبيئة وتوسيع نطاق هذه المجالات بصورة تدريجية. فمثلا يعتبر إيجاد توازن بين هدفي تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق (وهو من أهداف السياسة التجارية) وتحقيق الانسجام في السياسات والمعايير البيئية (وهو هدف بيئي) مهمة عسيرة.

٩ - وقال الرئيسان المشاركان أن اتباع سياسة تجارية تقييدية تقوم على الشواغل البيئية سيكون أمرا غير مقبول، لا سيما لدى البلدان النامية. وهذا القول ردد من قبل المشاركين؛ إذ أعربت بلدان عديدة عن الرأي القائل بأن تطبيق التدابير التجارية من جانب واحد لا يؤدي دورا مفيدا في تعزيز التنمية المستدامة. لذلك ينبغي أن ينصب تركيز كبير، بدلا عن ذلك، على إتاحة المزيد من الفرص التجارية للبلدان النامية، وهو ما يرجح أن يؤدي إلى فوائد بيئية.

١٠ - وشددت عدة وفود على استيعاب الآثار البيئية الخارجية. وحدث توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى تحديد الآليات التي تتولى حساب التكاليف البيئية، لأن الآليات القائمة تعتبر غير وافية بالغرض. ومن ناحية أخرى، أعرب أيضا عن رأي مؤداه أنه بالرغم من وجود صعوبات منهجية كبيرة فيما يتعلق بالاستيعاب الداخلي، إلا أن هذه القضايا هي في الأساس سياسية واقتصادية. فمثلا قيل إنه سوف يتعين أن تصحب عملية الاستيعاب الداخلي لإنفاذ شروط بيئية أفضل ومعايير بيئية صارمة عملية التنمية ذاتها، توخيا للواقعية. وفضلا عن ذلك، في حين أن عملية استيعاب الآثار البيئية الخارجية هي عملية مستصوبة، إلا أنه ينبغي أيضا التسليم بأنه قد تكون لهذا الاستيعاب آثار تجارية.

١١ - وأعرب عن رأي مفاده أنه يوجد ما يدعو إلى التمييز داخل مجموعة الغات أثناء المناقشات التجارية - البيئية بين معايير المنتجات والعمليات التجهيزية: ففي حين جرى تناول المعايير الأولى بموجب الغات، لم يجر تناول المعايير الأخيرة؛ وقيل إن هذا التمييز الأساسي له أهمية حيوية في المناقشات المتعلقة بإتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق والتنافس. وثمة مسألة هامة أخرى في المناقشات المتعلقة بإتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق والتنافس وهي العملية الفعلية لوضع المعايير البيئية. فبالرغم من أن التيقن العلمي له أهمية حاسمة، إلا أن هنالك جوانب أخرى مثل الجدوى الاقتصادية والصلاحية التقنية والمقبولية الاجتماعية أعطيت أيضا قدرا من الأهمية في عملية وضع المعايير. وحيث أن الجوانب الأخيرة تختلف من بلد إلى آخر وفي بعض الأحيان من منطقة إلى أخرى داخل البلد المعين، فينبغي ألا تستغل أوجه الاختلاف في هذه المعايير في تبرير الحواجز التجارية، لأنها قد لا تحقق الأهداف البيئية التي وضعت من أجلها.

١٢ - وقيل إن مسألة تحقيق المواءمة هي مسألة معقدة وأعرب عن آراء مختلفة بشأنها. ففي حين قيل إن من المستصوب أن يكون هنالك نوع من المواءمة الإقليمية، إلا أنه قيل إن ثمة حالات عديدة قد لا تفضي فيها المواءمة إلى فوائد تجارية وبيئية. وأشير كذلك إلى ضرورة القيام بمزيد من العمل بشأن توحيد المعايير، وإلى أنه توجد أسباب مشروعة لاختلاف المعايير البيئية فيما بين البلدان، سلم بها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ولجنة التنمية المستدامة، وفي الوقت ذاته، أعرب عن رأي مؤداه أن من المهم تحسين المعايير البيئية تدريجيا في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ومن ناحية أخرى، احتج بعض المتحدثين بأن رفع مستوى المعايير قد لا يكون هو الوسيلة الوحيدة لإحداث تحسينات بيئية، إذ أن من المهم أيضا تغيير أنماط الاستهلاك.

١٣ - وأضيف أنه يجوز في العمل المقبل أن يتناول بالدراسة الافتراضات والتقنيات المنهجية لاستيعاب الآثار البيئية الخارجية. كذلك سلمت بلدان كثيرة بمجالات محددة من مجالات الاهتمام، مثل استيعاب الآثار الخارجية في مجال أسعار السلع الأساسية وتحديد وتشجيع المنتجات والخدمات الرفيقة بالبيئة. وثمة مجال رئيسي للتحليل يتصل بالدور المقبل للمعايير البيئية الدولية في المشاكل البيئية ذات الأبعاد العالمية أو العابرة للحدود. وقيل إن المسائل المتصلة باستخدام المعايير البيئية الدنيا، أي المعايير الاقليمية، قد تكون مفيدة في التقليل من الاحتكاكات التجارية - البيئية، لدى تناول الأولويات الإنمائية.

١٤ - وقيل أيضا إنه ينبغي للعمل المقبل أن يتناول بالدراسة الطرق والوسائل التي تكفل عدم استخدام المعايير والأنظمة البيئية المحلية المشروعة كوسيلة للحرمان من الوصول إلى الأسواق أو لتطبيق أشكال جديدة من الحمائية. وفي هذا الصدد، يلزم القيام بمزيد من العمل لتحديد ما لذلك من آثار على التنافس من جانب السياسات البيئية. وقيل إنه يلزم التسليم بما للحمائية الخفية من مخاطر كامنة قد تنشأ عن زيادة صرامة التدابير البيئية. وقيل إنه يلزم كذلك دراسة الآثار التنافسية لاستخدام صكوك اقتصادية لأغراض بيئية. وأعرب عن توافق قوي في الآراء مؤداه أن أفضل طريقة لمعالجة المشاكل البيئية الدولية هي زيادة التعاون الدولي والدعم الدولي لعملية بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية.

الجلسة الثانية: الاتفاقات البيئية الدولية والسياسات التجارية

١٥ - اشترك في رئاسة الجلسة سعادة الدكتور هيربرت موريروا، وزير السياحة والبيئة ووزير الصناعة والتجارة بالنيابة في زمبابوي، والسيدة ايلين كلوسن، المستشارة الخاصة لرئيس مجلس الأمن القومي بالولايات المتحدة الأمريكية والمديرة الأقدم للشؤون البيئية العالمية بالمجلس. وأشار الرئيسان المشاركان في ملاحظاتهما الاستهلالية الى أهمية المشاركة العالمية في الاتفاقات البيئية الدولية، والحاجة الى كفالة التناغم بين الاتفاقات البيئية الدولية القائمة والعمل الهام الذي تضطلع به مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "مجموعة غات"/ منظمة التجارة العالمية.

١٦ - وكان هناك إحساس قوي بأن النظام التجاري الدولي ليس من الضروري التنازع مع التدابير التجارية المستخدمة في الاتفاقات البيئية الدولية. وعلاوة على ذلك، كان هناك تفضيل قوي لاستخدام تدابير ايجابية بدلا من التدابير التجارية. ورئي أنه ينبغي استخدام التدابير التجارية فقط باعتبارها الملجأ الأخير، وإذا ما استخدمت، فينبغي أن تنطوي على أدنى تقييد للتجارة قدر الامكان. وجرى عادة التأكيد على أهمية الشفافية والحاجة الى استناد التدابير الى المبادئ العلمية السليمة.

١٧ - ولاحظ مشتركون عديدون أنه في حين توجد تدابير تجارية في إطار الاتفاقات البيئية الدولية، فإن هناك حاجة الى كفالة مايلي: '١' أن تعكس الاتفاقات البيئية الدولية توافق الآراء الدولي الأصيل، بما في ذلك التفاوض بشأن الاتفاق برعاية الأمم المتحدة وعملية انضمام مفتوحة تتيح أكبر مشاركة ممكنة؛ '٢' ينبغي تناول مسألة التناغم القانوني بحذر؛ '٣' إذا ما جرى اعتماد تدابير تجارية، فإنها تعكس المبادئ التجارية، بما في ذلك تقييد أقل للتجارة، وعدم التمييز، والشفافية، والتحديد.

١٨ - وركزت المناقشة على الجوانب العديدة للصلة بين الاتفاقات البيئية الدولية والسياسة التجارية، وكلاهما في اطار السياق المحدد لما إذا كانت التدابير الخاصة متناغمة مع مجموعة غات وفي السياق الأعم للجوانب التجارية غير المباشرة للاتفاقات القائمة والناشئة. ولاحظ مشتركون عديدون أن الاجراءات المتخذة من جانب واحد تحت ستار الاتفاقات البيئية الدولية لن تؤدي الى بناء تعاون دولي.

١٩ - وأشارت عدة بلدان الى أنه من بين نحو ١٨٠ اتفاقا بيئيا دوليا، فإن هناك نحو ١٠ في المائة تحتوي على تدابير متصلة بالتجارة. وتعتبر بعض تلك الاتفاقات، بما في ذلك بروتوكول مونتريال واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، من بين أهم الاتفاقات البيئية وأكثرها فعالية التي اعتمدها المجتمع الدولي. ولاحظ مشتركون آخرون أن استخدام التدابير التجارية كان مفيدا في تعزيز المشاركة العالمية. بيد أن مشتركين عديدين لاحظوا أنه قد تنشأ حالات عدم تناغم قانوني وغيره بين القواعد التجارية والتدابير التجارية في الاتفاقات البيئية الدولية.

٢٠ - ولوحظ أن تدابير عديدة متصلة بالتجارة في الاتفاقات البيئية الدولية لا تشكل تهديدا للسياسة أو القواعد التجارية. غير أن البعض رأوا أنه لا ينبغي اتخاذ التدابير التجارية خارج نطاق منظمة التجارة العالمية، فإنه ينبغي لهذه التدابير أن تطابق الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة والاتفاقات الأخرى ذات الصلة وأن هناك ضرورة لتوضيح الآثار التنافسية لاتفاقات البيئة الدولية على البلدان النامية. وأشار بعض المشتركين الى الاضطلاع بمزيد من العمل، فيما يتعلق بدراسات الحالة والتحليل التجريبي، لتحديد ما إذا كان هناك احتمال أن تؤدي التدابير التجارية الى تعريض الالتزامات المدونة في القواعد التجارية للخطر. ولاحظ عديدون أن النظام التجاري المتعدد الأطراف كثيرا ما يقوم على توازن هش فيما بين البلدان، وأن هناك ضرورة لبذل مزيد من العناية لكفالة عدم تقويض الحقوق التجارية بأسلوب تعسفي.

٢١ - وينبغي النظر في خيارات مثل وضع معايير أو مبادئ توجيهية بواسطة توافق آراء دولي (في إطار منظمة التجارة العالمية) بشأن التدابير التجارية في الاتفاقات البيئية الدولية المقبلة. ونوه بعض المشتركين بأهمية هذا العمل، على أن توضع في الاعتبار خبرة المنظمات الدولية الأخرى، لاسيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأشار مشتركون كثيرون الى مدى تعقيد هذه المسألة، والحاجة الى المزيد من التحليل والحرص قبل إصدار أي توصيات، والحاجة الى تعزيز القدرة على التنبؤ وتقديم التوجيه الى المفاوضات البيئية المقبلة فيما يتعلق باللجوء الى التدابير التجارية في الاتفاقات البيئية الدولية.

٢٢ - وعند دراسة تنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية في البلدان النامية، كانت هناك حاجة الى تناول قضايا المساعدة الانمائية الأوسع نطاقا. وعلى سبيل المثال، أشير الى أنه بالرغم من تحديد الأمم المتحدة لهدف المساعدة الانمائية الرسمية بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي، فإن متوسط المعدل الفعلي للتبرعات قد انخفض، وفقا لأحد المشتركين، الى أقل من ٠,٢٩ في المائة وكانت معدلات تمويل مرفق البيئة العالمية أدنى من الالتزامات، وانخفض الزخم في الالتزامات المالية بصورة كبيرة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٢٣ - وينبغي أن يركز العمل المتعلق بالاتفاقات البيئية الدولية في المستقبل على إجراء تحليل استقرائي أكثر تفصيلا لاستخدام التدابير التجارية، بما في ذلك شروط استخدامها المشروع، ووضع هذه التدابير، والظروف الخاصة بالبلدان النامية فيما يتعلق بالاتفاقات البيئية الدولية والسياسة التجارية، والاحتياجات المالية الاضافية وغيرها المتعلقة بالبلدان النامية. وينبغي أن يدرس هذا التحليل استخدام التدابير التجارية ذاتها، وكيفية زيادة فعالية الاتفاقات البيئية الدولية عموما الى أقصى حد. وينبغي أيضا للعمل المستقبلي أن يتناول قضايا أخرى متصلة بالاتفاقات البيئية الدولية، بما في ذلك تلافي المنازعات واجراءات تسوية المنازعات، والحاجة الى تعزيز ودراسة تقييم المخاطر الدولية، وقضايا المواءمة، بما في ذلك دور الأدلة العلمية والتبرير العلمي فيما يتعلق بالاتفاقات البيئية الدولية.

الجلسة الثالثة: تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون المؤسسي

٢٤ - اشترك في رئاسة الجلسة سعادة السيد جون غومر وزير الدولة لشؤون البيئة بالمملكة المتحدة، وسعادة السيد بريشا موسيكال، نائب الوزير بوزارة العلم والتكنولوجيا والبيئة بحكومة تايلند. واستهل الرئيسان المشاركان الجلسة بالتشديد على أهمية ربط قضايا تناغم التجارة والبيئة في الإطار الأوسع نطاقا للأولويات الإنمائية. ولوحظ أن الاستراتيجيات الشاملة لمعالجة الحماية البيئية يمكن أن تؤدي الى توسيع نطاق التجارة الدولية لا الى تضييقه، وأن هذه الفرص التجارية الأكبر يمكن بدورها أن تؤدي الى التعجيل بمسيرة تحقيق نوعية بيئية أفضل. وجرى التسليم بأن قضايا التجارة والبيئة والتنمية المستدامة متداخلة وتحتاج الى تعاون مؤسسي وثيق. وجرى تأكيد أهمية لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وأعرب عن الترحيب بإنشاء الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية التابع للأونكتاد. وطُلب الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء دراسة تجريبية وتقنية وسياسية للجوانب البيئية لمناقشة التجارة والبيئة، وجرى الترحيب بخطة العمل المشتركة للأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٥ - ولاحظ مشتركون عديدون أن المكاسب الأخيرة في الوصول الى الأسواق التي تحققت في جولة أوروغواي يمكن أن تتلاشى بشدة إذا لم توضع في الاعتبار بالكامل المصالح التجارية لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، عند وضع وتنفيذ السياسات البيئية الجديدة المتصلة بالتجارة. وفي هذا الصدد، أعتبر معظم المشتركين أن الاستخدام الشائع للتدابير المشوهة للتجارة مثل الإعانات المالية والحواجز غير الجمركية يسفر عن نتائج عكسية بالنسبة للتنمية المستدامة. وقـُدمت أمثلة عديدة للمصاعب التي تواجهها البلدان النامية في الوصول الى الأسواق وفي الحصول على أسعار عادلة لمنتجاتها، لا سيما للسلع الأساسية. وعلى سبيل المثال، فإن الإعانات المالية والحصص والتدابير الأخرى التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو تضعف إمكانية الوصول الى الأسواق بالنسبة للموز، مما يجعل من الصعب استيعاب الآثار البيئية الخارجية.

٢٦ - ولوحظ أيضا أنه عند البحث عن بدائل، ينبغي تشجيع الحلول القائمة على أساس التكنولوجيات الإحيائية والتكنولوجيات المناسبة التي نشأت أصلا في البلدان النامية. واشار مشتركون عديدون الى أهمية استمرار الحوار السياسي بين البلدان المتقدمة النمو والنامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بمشاركة ممثلين من القطاع الخاص، والصناعة، والمنظمات غير الحكومية. بالإضافة الى ذلك، أشار مشتركون عديدون الى أهمية العمل الجاري المتعلق بالتجارة والبيئة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة.

٢٧ - ورحب كثير من المشتركين بالتعاون على مستوى العمل بين أمانتي الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة. ورئي أن العمل الذي أنجزته هاتان الأمانتان كان مكملا للعمل الذي أنجزته مجموعة غات/منظمة التجارة العالمية ولجنة التنمية المستدامة. ووجه مشتركون عديدون الانتباه الى التعاون الفعال لأمانات مجموعة غات/منظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأونكتاد، وفقا لمزاياها النسبية. واقترح البعض استمرار هذه الترتيبات على مستوى الأمانات بطريقة غير رسمية، خاصة وأنه من المطلوب الاضطلاع بالمزيد من العمل التحليلي والمفاهيمي فيما يتعلق بالصلات بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة. وبالإضافة الى عمل الأمانات، وافقت لجنة التنمية المستدامة على استعراض هذا البند من جدول أعمالها سنويا وعلى أن لها دورا تنسيقيا هاما تضطلع به في هذا الصدد. وأيد المشتركون أيضا دور الأونكتاد كمدير للمهام المتصلة بالتجارة والبيئة في الأمم المتحدة.

٢٨ - واعتبر الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية التابع للأونكتاد منتدى مفيدا ومن المتوقع أن يقدم مساهمة كبيرة في تحليل السياسة العامة وبناء توافق في الآراء بشأن هذه المواضيع. وأثنى المشتركون على العمل الممتاز للأونكتاد في مجال الوصول الى الأسواق والمنافسة، وفي دراسته للحالة القطرية فيما يتعلق بالتوفيق بين السياسات التجارية والبيئية وبانعكاس شواغل البلدان النامية في المناقشات الدولية بشأن التجارة والبيئة، وبشأن وضع العلامات البيئية، وبشأن قاعدة البيانات المتعلقة ذات الأثر المحتمل على التجارة. وطلبوا الى الأونكتاد أن يضطلع بالمزيد من التحليل التجريبي لهذه المجالات المتصلة بمناقشات التجارة والبيئة في مجموعة غات/منظمة التجارة العالمية وخارجهما.

٢٩ - ورحب المشتركون بعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال التجارة والبيئة وطلبوا الى البرنامج أن يقدم مساهمة بيئية سليمة للمناقشات الراهنة، بما في ذلك تلك الجارية في مجموعة غات/منظمة التجارة العالمية. ودعا مشتركون كثيرون الى قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بزيادة تحليل الاتفاقات البيئية الدولية بغية تقييم ضرورتها وفعاليتها البيئية. ودعا عدة مشتركين الى زيادة دور المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال قضايا التجارة والبيئة، مع زيادة التأكيد على رفع درجة تفهم البيئة، وبناء الوعي والتثقيف، وإلى إجراء تحليل تقني في مجالات مثل الموافقة المستنيرة المسبقة، والاستعراضات البيئية للسياسات التجارية، وتلافي المنازعات البيئية، وتحليل حقوق الملكية الثقافية في مجال نقل التكنولوجيا والتعاون الدولي.

الجلسة الرابعة: جلسة مفتوحة عن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة

٣٠ - ترأست الجلسة سعادة السيدة سيربا بيتيكينن، وزيرة البيئة، بفنلندا، وسعادة السيدة سيسيليا لوبيز، وزيرة البيئة، بكولومبيا. وافتتح الجلسة الدكتور روبرت ربتو من معهد الموارد العالمية، بواشنطن، الذي أشار إلى الصعوبات المتعلقة بتحديد الآثار التنافسية المترتبة على سياسات البيئة. وصرح أن الشركات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء ادعت بأن قدرتها التنافسية قد تأثرت بصورة سلبية بسبب المعايير البيئية الأعلى. ويصعب، منطقيا، المواءمة بين هذين الادعاءين. وقال أيضا إن أفضل طريقة للمواءمة بين أهداف التجارة وأهداف سياسة البيئة هي ضمان تحقيق المزيد من إمكانيات الوصول إلى الأسواق، وبخاصة للبلدان النامية وتحقيق المزيد من التعاون بشأن قضايا البيئة عبر الحدود واتخاذ تدابير بيئية أشد على الصعيد الوطني.

٣١ - وأعرب عن التقدير لمشاركة المنظمات غير الحكومية في هذه الجلسة، وساد شعور بأن مساهمة تلك المنظمات في المناقشات كانت لها قيمتها.

٣٢ - وصرحت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في اختتام الاجتماع الذي دام يومان بأن البرنامج سوف يستعرض بعناية التعليقات والتوصيات التي قدمها المشتركون. وبغية إيضاح أعمال المتابعة التي سيضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة انطلاقا من الاجتماع، خلصت إلى الاستنتاجات الأولية التالية حول مسار عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المستقبل بشأن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة:

(أ) المنتدى: تهدف الفكرة الأصلية لعقد اجتماعات رفيعة المستوى غير رسمية إلى تيسير إجراء الحوار السياسي فيما بين الوزراء والموظفين الأقدم من بلدان نامية وبلدان متقدمة النمو. وبعد عقد اجتماعين رفيعي المستوى في عام ١٩٩٤، تبين أن الحاجة تدعو إلى عقد اجتماعات على نطاق أصغر لتقييم قضايا تقنية محددة وتناول اهتمامات اقليمية، على حد سواء. وسوف يعقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مطلع عام ١٩٩٥ أول اجتماع من مجموعة الاجتماعات التقنية، معني بالاستعراضات البيئية لسياسة التجارة وسوف يستضيف البرنامج في عام ١٩٩٥، أيضا اجتماعات إقليمية معنية بالتجارة - البيئة، بدءا بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما يتطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى مواصلة التعاون

الوثيق مع الأونكتاد بشأن خطة عملهما المشتركة، وبخاصة فيما يتعلق بالدورات التعليمية والتدريبية في البلدان النامية؛

(ب) التحليل التجريبي: إضافة إلى خطة العمل المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تقديم تحاليل تجريبية لوضع العلامات البيئية سوف تنظم أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعة من الاجتماعات على نطاق صغير مخصصة للخبراء معنية بالتجارة والبيئة، بما في ذلك: (أ) استعراضات بيئية لسياسات التجارة؛ (ب) وإدارة المنازعات وتحاشيها؛ (ج) والاتفاقات البيئية الدولية وسياسات التجارة، مع التركيز بصورة مبدئية على التجارة في المواد الكيميائية وإجراءات الموافقة المستنيرة المسبقة؛ (د) والمعايير البيئية وتكافؤ المعايير؛ (هـ) وتقييم البيئة واتساق وتنسيق الإجراءات؛

(ج) تعزيز التحالفات: تطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة كي يظهر اتساع نطاق وأهمية المناقشات بشأن التجارة - البيئة - التنمية المستدامة والى تعزيز التعاون مع الأونكتاد والغات ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والوكالات المتخصصة. وإضافة إلى ذلك، يسلم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأهمية العمل جنبا الى جنب مع المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بشأن هذه الموضوع، ومع القطاع الخاص. وفي السياق الأخير، سوف ينشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ورقة معلومات أساسية عن الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في عام ١٩٩٥ فيما يتعلق بقضايا التجارة - البيئة؛

(د) التعليم والتدريب وبناء القدرات: ابرز مشاركون كثيرون الأهمية الكبرى لزيادة تثقيف الجماهير وزيادة الوعي البيئي وبناء القدرات في مجال البيئة والمساعدات التقنية. ويتسم هذا المجال بأهمية حاسمة، وسوف يبذل برنامج الأمم المتحدة للبيئة المزيد من الجهود لنشر التثقيف البيئي، بما في ذلك زيادة فهم الجماهير لقضايا التجارة - البيئة.

٣٣ - أعرب الموظف المسؤول عن الأونكتاد، في ملاحظاته الختامية، عن امتنانه لحكومة سويسرا لما قدمته من دعم سخي للاجتماع. وجه الانتباه فيما يتعلق بأعمال الأونكتاد، إلى النقاط التالية:

(أ) الأعمال التحليلية والمفاهيمية: اشار إلى التعليق الذي أبداه عدد كبير من المشتركين بشأن الحاجة الماسة الى تقديم المزيد من الأدلة التجريبية على الصلات بين سياسات التجارة وسياسات البيئة، وآثار كل منهما على تحرير التجارة والقيود المفروضة على التجارة وعلى البيئة، وآثار التجارة على السياسات البيئية. واشار إلى أن الأونكتاد يعد حاليا بالفعل تحليلا كهذا بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولقد أظهرت النتائج الأولية لهذا البحث التجريبي أن تحرير التجارة لم يسفر، في معظم الحالات، عن تدهور البيئة. واقترحت أيضا ما مؤداه أن سياسات البيئة لم تخلف آثارا تشويهيه رئيسية على التجارة، ولكن قد تتسم آثارها على القدرة التنافسية بالأهمية بالنسبة لبعض

القطاعات وبعض المنتجات. وكما دلت الدراسات التجريبية أيضا على أن هناك حالات يمكن أن يخلف فيها وضع العلامات البيئية آثارا سلبية على القدرة التنافسية. وتعد شعبة السلع الأساسية بالأونكتاد حاليا دراسات عن استيعاب الآثار البيئية الخارجية. وسوف يكثف الأونكتاد تعاونه أيضا مع الغات ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن قضايا التجارة - البيئة، فضلا عن متابعته للنظرات الثاقبة والاقتراحات التي قـُدمت في الاجتماع الرفيع المستوى؛

(ب) جمع المعلومات: يوجه عمل الأونكتاد لسد الثغرة بين الافتراضات النظرية بشأن الصلات بين التجارة والبيئة وبين الأدلة التجريبية. ويستحدث الأونكتاد حاليا قاعدة بيانات عن التدابير البيئية التي ستترتب عليها آثار محتملة في ميدان التجارة، عنوانها التجارة الخضراء؛

(ج) بناء القدرات: يجري حاليا نشر المعلومات المجمعة من خلال برنامج المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد وذلك عن طريق عقد حلقات عمل إقليمية ووطنية. وإضافة إلى ذلك، استحدثت الأونكتاد دورة دراسية تدريبية بشأن التجارة والبيئة، قـُدمت نسخ نموذجية منها في كوالالمبور، ونيودلهي، وبربادوس، ونيروبي. وكانت حلقات العمل تلك وأنشطة التدريب بمثابة ممارسات هامة في مجال بناء القدرات؛

(د) منتدى لإجراء مناقشات: على الصعيد الحكومي الدولي، يعد الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية والمناقشات التي يجريها مجلس تنمية التجارة من الممارسات الهامة في مجال تحقيق توافق في الآراء. وأعرب أيضا عن الأمل في أن تقدم تلك المداولات مساهمات مفيدة في العمل الذي يـُضطلع به في أماكن أخرى، وبخاصة في الغات/منظمة التجارة العالمية.

٣٤ - وصرح الرئيس في ملاحظاته الختامية أن التنمية المستدامة أمر جوهري لتحسين نوعية الحياة التي لا تفيد الأجيال في الوقت الحاضر فحسب بل أيضا في المستقبل. وفي هذا السياق، تعد التجارة والبيئة غايتين في حد ذاتهما، ولكنهما وسيلتان لا غنى عنهما لبلوغ الهدف الشامل وهو التنمية المستدامة. وهناك بالفعل تحد ماثل أمام الجميع وهو منع أوجه التنازع المحتملة بين التجارة والبيئة. ثم أعرب عن شعوره بأنه ينبغي للمناقشة بشأن التجارة والبيئة أن تتضمن بوضوح البعد الإنمائي، لأن الهدف الشامل هو التنمية المستدامة. ومن منظور البلدان النامية، ينبغي أن يساعد التعاون الدولي البلدان النامية وذلك بتوفير المزيد من إمكانيات الحصول على التكنولوجيا، فضلا عن المساعدات المالية وتنمية الموارد البشرية.

٣٥ - وعبر عن شعوره بأنه ينبغي تعزيز التعاون المؤسسي والتنسيق بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقدم موجزا عن الدور الخاص الذي يضطلع به الأونكتاد فيما يتصل بتحليل الصلات بين التجارة والبيئة والتنمية وتحليل السياسات والعمل المفاهيمي والتوصل الى توافق في الآراء والتعاون التقني، مع العمل في الوقت نفسه على إبقاء الأوضاع والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية محط الاهتمام. وقال إن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو التركيز على البعد البيئي للمناقشات بشأن التجارة والبيئة، ولا سيما بتقديم أساس علمي ملائم من أجل السياسات البيئية. كما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفته الأمانة التي

تقوم بخدمة عدد من الاتفاقات الدولية البيئية، يحتل مكانة ملائمة تسمح له بتحليل فعالية استخدام تدابير التجارة في الاتفاقات الدولية البيئية.

٣٦ - وأشار، في ختام كلمته، إلى أن اتساق السياسات على الصعيد الوطني والتنسيق بينها يتسم بأهمية كبرى فيما يتصل بحل مشاكل التجارة والبيئة. وكان ثمة زعم بأن المواقف الوطنية تختلف إلى حد كبير فيما يتعلق ببرامج التجارة والبيئة. وهكذا، فمن المهم التنسيق بين تلك المواقف بطريقة تمكن من التوصل الى توافق في الآراء على الصعيد الدولي.

- - - - -